قرار الضم بعيون مختلفة:

كليات ا

من «العالي» الى «

▫ تشهد إقبالاً فاق كل التوقعات، ورغم عمرها القصير إلا أنها نجحت في جذب العديد من الطلاب والطالبات الذين يحملون معدلات من العيار الثقيل، بل إنها استطاعت اغراء العديد ممن التحقوا بكليات أخرى ليقرروا في الأخير سحب ملفاتهم والالتفات اليها حتى ولوكانت «الفاتورة» ضياع سنة من العمر!

▫ إنها كليات المجتمع التي ينظر إليها طلبتها بأنها أقصر الطرق الى المستقبل ومحطة أمان لاسترجاع الأنفاس ومن ثم العبور الى الجامعة..

▫ مؤخراً صدر قرار مجلس الوزراء القاضي بنقل تبعية هذه الكليات من وزارة التعليم العالي الى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، الأمر الذي أحدث جدلاً واسعاً بين الجميع، ضاعت فيه الحقيقة فكانت أولى الضحايا، فيما لعبت الشائعات دور البطل، أما الطلاب فقد كان القلق والترقب والخوف عناوين بارزة على وجوههم قرأناها في العيون قبل أن تنطق بها الألسنة، وأفصح بها الآباء قبل الأبناء!

أما نحن فنتساءل: لماذا كل ذلك؟ وهل هناك ما يُبرر هذا الخوف؟!

فماهي الحكاية أصلاً؟!.. تساؤلات أثقلت كاهلنا على مدى أربعة أيام بحثاً عن الحقيقة، فتنقلنا بين أكثر من جهة..

تحقيق/محمد عبدالله السيد

تُعرف الموسوعة الدولية للتعليم العالي كليات المجتمع على أنها مؤسسات تعليمية بها عدد من البرامج والتخصصات الدراسية، ومدة الدراسة فيها سنتان دراسيتان على المتوسط بعد المرحلة الثانوية، وتتميز هذه الكليات بأنها توفر فرص أكبر للراغبين في الالتحاق بسوق العمل أو لمواصلة التعليم الجامعي أو التقني.

لأول مرة ظهرت تسمية كليات المجتمع في الولايات المتحدة وذلك مع مطلع خمسينيات القرن الماضي، علماً بأن هذه التسمية لاتمت بصلة لعلم الاجتماع كما قد يتصور البعض، ولكنها نابعة من الهدف الرئيسي لنظام هذه الكليات المتمثل في خدمة المجتمع المحلي بتلبية احتياجاته من الكوادر المؤهلة في مختلف التخصصات.

كليات المجتمع ... لماذا؟

«ياترى ماهي مبررات وأسباب استحداث كليات المجتمع في بلادنا؟..

تساؤل تردد في ذهننا كثيراً ونحن نُلملم معلوماتنا قبل طرق الأبواب ومناقشة قرار مجلس الوزراء بنقل تبعية كليات المجتمع الى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني الموضوع الرئيسي لتحقيقنا..

فإذا كانت الإجابات والأسباب تتعدد وتختلف، إلا أنها في الأخير تلتقي ولاتسير في خطين متعاكسين حيث تُصنف بلادنا بأنها من البلدان الأكثر نمواً في السكان «معدل النمو السنوي ٣.٥٪» ، وإذا كانت هناك دراسات تتوقع بلوغ عدد السكان عام ٢٠٠٢م مايقارب ٢٠مليون نسمة منهم ٢٧.٨٪ يقعون في الفئة العمرية بين «٥-١٤» سنة و ٢٣٪ في الفئة العمرية «١٥-٢٤سنة»، حيث لايتوفر لهذه الفئة من السكان سوى سبع جامعات حكومية وبضع جامعات خاصة تُقدم فرص التعليم العالي وبطاقة استيعابية لاتتجاوز خمسين ألف طالب وطالبة، ويمثل هذا الرقم ٣٦٪ من مخرجات التعليم الثانوي..

● ومنذ مطلع التسعينيات تحاول الحكومة جاهدة تجاوز مشكلات التعليم العالي الناتجة عن التدفق الكبير في أعداد الطلاب الى الجامعات من جهة وشحة الإمكانيات والموارد من جهة ثانية إلا أن الحكومة اليمنية تواجه حالياً صعوبات متزايدة لإتاحة فرص التعليم العالي لهذه الأعداد الضخمة وذلك لجملة من الأسباب..

لعل أهمها الحاجة الماسة الى زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات والكليات التقنية والمعاهد المتوسطة حتى تواكب الزيادة المستمرة في أعداد مخرجات التعليم الأساسي والثانوي، حيث ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الأساسي خلال الخمس السنوات الماضية من ثلاثة ملايين وطالبة عام ٩٥-٩٦م الى أكثر من أربعة ملايين طالب وطالبة عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م كما إرتفع عدد الملتحقين في التعليم الثانوي لنفس الفترة من «٣٢٠,٠٠٠» طالب وطالبة الى «٤٦٢,٠٠٠» طالب وطالبة أما السبب الثاني فيتمثل في الإقبال الشديد على الالتحاق بالجامعات اليمنية وتجاوز عدد الطلاب فيها لطاقتها الاستيعابية، إذ شهد التعليم العالي في عقد التسعينيات قفزات كمية هائلة بسبب إتباع الحكومة سياسة الباب المفتوح في بعض الكليات..

بالاضافة الى ضعف الارتباط بين مخرجات الجامعات من جهة واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية من جهة ثانية..

تحرك الحكومة..

● هذا الوضع دفع الحكومة للعمل على مواجهة هذه الصعوبات حيث اعتمدت على أربع استراتيجيات، تمثلت الاستراتيجية الأولى في إدخال اصلاحات على النظم التعليمية والتدريبية، فيما تمثلت الاستراتيجية الثانية في العمل على تحسين نوعية التعليم الجامعي وتحقيق الربط بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل، وفي هذا الإطار اتخذت الحكومة عدداً من الاجراءات للحد من التدفق الكبير لطالبي الالتحاق بالجامعات منها رفع الحد الأدنى لنسبة القبول ووقف نظام الانتساب وإعادة هيكلة الجامعات وإنشاء المجلس الأعلى للجامعات...

أما الاستراتيجية الثالثة، فقد هدفت الى توسيع انتشار التعليم المهني والتقني في مختلف المحافظات، حيث يحتل التعليم التقني اليوم حيزاً مهماً على سلم أولويات التنمية البشرية ويلقى عناية واهتماماً خاصاً من قبل القيادة السياسية...

فيما كان «تطوير نموذج التعليم العالي المتوسط» هو الاستراتيجية رقم أربعة التي اعتمدتها الحكومة والتي أكدت على أهمية استحداث نماذج جديدة من التعليم العالي في ضوء احتياجات التنمية...

وقد بدأ التفكير في إدخال هذا النظام في اليمن مطلع التسعينيات عندما أدركت الحكومة أهمية تخفيف حدة التدفق الكبير على التعليم الجامعي من خلال إنشاء نظام تعليمي يستوعب أكبر عدد ممكن من مخرجات الثانوية العامة ويركز في نفس الوقت على احتياجات سوق العمل، وبالفعل صدر القانون رقم «٥» لسنة ٩٦م والخاص بإنشاء كليات المجتمع اليمنية كنظام موازٍ للتعليم الجامعي، هدفه في الأساس إعداد كوادر وسيطة لتأمين متطلبات التنمية من القوى البشرية ذات الكفاءات التقنية والفنية والمهنية..

ومن هنا برزت فكرة إنشاء كليات المجتمع لتلبية حاجة ماسة لاصلاح قطاع التعليم العالي ولسد الفجوة بين مخرجات الجامعات ومخرجات التعليم الفني وإعتبار هذه الكليات جامعات مصغرة، يلتحق بها الراغبون في التأهيل والذين ليست لديهم المقدرة على مواصلة الدراسة الجامعية.

كما أن المتصفح للقوانين المتعلقة بهذه الكليات- يجد أن هذه التشريعات قد عملت على إنصاف كليات المجتمع وأفردت لها قانوناً خاصاً بها وهو قانون رقم «٥» لسنة ١٩٩٦م والذي منحها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة..

إقبال كبير!

● منذ إنشائها شهدت كليات المجتمع إقبالاً فاق التوقعات، وظل الشيء الملفت في ذلك الاقبال نجاح تلك الكليات في استقطاب عناصر من الشباب والشابات ممن يحملون معدلات من العيار الثقيل تدرجت بين الـ «٩٠٪ و٨٠٪» والذي يشك في صحة مانقول ماعليه سوى زيارة كلية المجتمع- صنعاء والتفتيش في ملفات طلابها ليجد التأكيد الشافي.. ولايتوقف الأمر على ذلك فحسب، فقد استطاعت هذه الكليات أن تغزو وتغري الطلاب الذين التحقوا بكليات أخرى، ليكون قرارهم في الأخير سحب الملف من تلك الكليات والتسجيل في كليات المجتمع حتى ولوكانت «الفاتورة» ضياع سنة من العمر!!

والشيء بالشيء يُذكر فقد بلغ عدد المتقدمين للدراسة في كلية المجتمع- صنعاء عند افتتاحها نحو «١١٤» طالباً فقط، إلا أن هذا العدد ارتفع بشكل كبير فازداد التنافس على أوجّه للالتحاق بالكلية ليبلغ هذا العام نحو ثلاثة آلاف طالب وطالبة..

وظلت تبعية كليات المجتمع للتعليم العالي عدة سنوات الى أن صدر قرار مجلس الوزراء الأخير والقاضي بنقل تبعية هذه الكليات الى وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وهو ما أثار جدلاً كبيراً بين أوساط العاملين في هذا المجال والطلاب والمهتمين، فكثرت الشائعات واصبحت الحقيقة هي الضحية في هذا التوهان!!

لماذا الخوف!

● تقرأ في عيونهم القلق والخوف ،إجاباتهم، أحاديثهم معنا غير مكتملة عبارات متقطعة متلعثمة.. هذا باختصار هو الجو النفسي الذي يعيشه طلاب وطالبات كليات المجتمع هذه الأيام... فـ(شيداء الرازحي» التي تدرس بالمستوى الثالث- تكنولوجيا وانترنت» تقول: فضلت الالتحاق بكلية المجتمع لجملة من الأسباب أهمها: إمكانية استكمال دراستها الجامعية من خلال حصولها على مؤهل دراسي يسمح لها بذلك خاصة وأن الكلية في الأساس تعليم عالي وتقول شيداء:

مانخشاه أن يتأثر مستوى المؤهل العلمي لخريجي الكليات وقيمته العلمية داخل اليمن وخارجها...

شيداء الرازحي الحاصلة على ٧٥٪ في الشهادة الثانوية، تخشى أن يتسبب هذا الاجراء في تقليل فرص التوظيف للخريجين مقارنة بحاملي شهادات البكالوريوس .. إنها تقول:

لقد التحقت بكلية المجتمع لأن سمعتها جيدة وفرص عملها متوفرة باختصار كل مانريده هو ضمان الوفاء بماتضمنه دليل الطالب الخاص

وزير التعليم الفني:

لن يتغير شيء، ولا انتقاص لقيمة الشهادات أو لحقوق العاملين

عميد كلية المجتمع بصنعاء:

حصلنا على تأكيدات بعدم حدوث أي تغيير على هذه الكليات

كليات المجتمع تنجح في جذب طلاب بمعدلات من العيار الثقيل

الخميس ٢ رجب ١٤٢٥هـ
الموافق ١٩ اغسطس ٢٠٠٤م العدد (١٤٥٢٦)